التمويل التساهمي ودوره في تعزيز الشمول المالي
دراسة مقارنة بين السعودية والجزائر مع التطرق إلى منصة "ينفيستي"

Crowd funding and its role in enhancing financial inclusion

A comparative study between Algeria and Saudi Arabia with reference to " Yinvesti platform"

موهون صفية *

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

e.mouhouncompta@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2024/12/31 تاريخ القبول: 2025/03/14 تاريخ النشر: 2025/04/17

ملخص:

إن التكنولوجيا الرقمية والتقنيات المالية الحديثة جعلت من النظام المالي أهمية كبيرة في تعزيز الاقتصاديات الناشئة، لذلك جاءت هذه الدراسة لتعرض الدور الذي يمكن أن تضيفه آلية التمويل التساهمي من خلال المنصات الرقمية في تعزيز الشمول المالي وزيادة مستوياته في كل من الجزائر والسعودية، وأظهرت النتائج ريادة السعودية في الاستفادة من منصات التمويل التساهمي، بامتلاكها لثمان منصات رقمية أسهمت في زيادة مستويات الشمول المالي وأدت إلى تحقيق التنمية المستدامة، على رأسها منصة "منافع"، بينما الجزائر فتشهد انخفاض في مستويات الشمول المالي مقارنة بالسعودية وتسجل تأخر كبير في تجسيد آلية التمويل التساهمي، حيث المنصة الوحيدة التي تحصلت على الموافقة المبدئية لم تكن إلا مؤخرا في شهر أفريل 2024 وهي منصة "ينفيستي". اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التعريف بأدبيات الموضوع واستعراض البيانات المجمعة، وعلى المنهج التحليلي عن طريق مناقشة وتقييم نتائج البيانات المجمعة والمؤشرات.

الكلمات المفتاحية: التمويل التساهمي؛ الشمول المالي؛ منصة ينفيستي، منصة منافع.

تصنيفات JEL: E42 ; G11;G21;G32 ; M13 .

Abstract:

This study came to clarify the role that the crowd funding can add through digital platforms in enhancing financial inclusion and increasing its levels in Algeria compared to Saudi Arabia. The results showed Saudi Arabia's leadership in benefiting from crowd funding platforms, as it owns eight digital platforms, that have contributed to increasing levels of financial inclusion, the most important of which is the "Manafaa" platform, while Algeria is witnessing a decline in the levels of financial inclusion compared to Saudi Arabia, and is remaining behind in terms of crowd funding, as only one platform has received preliminary approval , which is the "Yinvesti" platform, in 2024. In this study, we have utilizing the descriptive approach through introducing the basic concepts, and the analytical approach through discussing and evaluating the results of the indicators.

Keywords: crowd funding ; financial inclusion; Yinvesti platform ; Manafaa platform.

Jel Classification Codes: E42 ; G11;G21;G32 ; M13.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

كثر الحديث حول كيفية تفعيل مصادر تمويل حديثة لا تشترط ضمانات ولا مساهمات خاصة، تمول المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الناشئة ذات مشاريع استثمارية إبداعية أو ذات أفكار إبتكارية بحاجة إلى تجسيدها على أرض الواقع بعيدا عن التمويل التقليدي الذي يفرض ضمانات مقابل التمويل.

لذلك توجهت الأنظار نحو أموال رجال الأعمال وأموال الأفراد، فجاءت صيغة تمويلية جديدة كحل مالي منقذ لهذه الشريحة من طالبي الأموال عرفت بالتمويل التساهمي، وبفضل التكنولوجيا المعلوماتية في المجال المالي سهلت كثيرا عمليات العرض والطلب على التمويل التساهمي من خلال منصات متخصصة عرفت "بمنصات التمويل التساهمي" ، حيث تعتمد فلسفة هذه المنصات على جمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من الأفراد يريدون استثمار أموالهم ووضعها تحت تصرف أصحاب الأفكار والمشاريع الاستثمارية باعتبارهم طالبي التمويل، وفق شروط ومعايير معينة تضعها "منصات التمويل التساهمي"، مقابل عمولة تقتضيها هذه الأخيرة تتمثل في نسبة معينة من المبلغ الإجمالي المجمع تكون عادة بين 8%- 10%.

وإذا كان الشمول المالي يهدف إلى توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية بسهولة ويسر وبتكلفة معقولة لجميع فئات المجتمع، إذن يأتي التمويل التساهمي ليعززه بتوفير التمويل اللازم لدعم المشاريع الاستثمارية والاقتصادية، وبالتالي فهو يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تعزيزه للنشاط الاقتصادي للمؤسسات حيث أثبتت دراسة قام بها صندوق النقد العربي أن حجم المعاملات العالمي للتمويل التساهمي انتقل من 5ر1 مليار دولار إلى 140 مليار دولار ما بين 2011-2022 .

من أجل كل هذا تم وضع إشكالية هذا الموضوع لمعرفة الدور الإستراتيجي للتمويل التساهمي كأحد أهم قنوات التمويل التي ظهرت لتعزيز الشمول المالي.

1.1.الإشكالية:

وفرت لنا الدراسات السابقة الخاصة بالشمول المالي والتمويل التساهمي أساس اختيار إشكالية هذه الدراسة وهي :

ما هو الدور المتوقع للتمويل التساهمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

2.1.فرضيات الدراسة: سنقوم بتحليل هذا الموضوع من خلال فرضيتين هما:

- الخدمات المالية في الجزائر غير متاحة لجميع فئات المجتمع.
- صيغة التمويل التساهمي حديثة في الجزائر بسبب التأخر في وضع القوانين التنظيمية.

3.1.الهدف من الدراسة: نحاول إبراز من خلال هذه الدراسة نقطتين مهمتين هما:

- مدى توافق مبدأ التمويل التساهمي مع زيادة مستويات الشمول المالي في كل من الجزائر والسعودية.
- استعراض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وواقع استخدام التمويل التساهمي فيها .

4.1.أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في إعطاء للتمويل التساهمي نصيبه من الاهتمام كمصدر تمويلي يسعى إلى تقديم حلول مالية مبتكرة لتمويل المشاريع الناشئة، الصغيرة والمتوسطة، مع إظهاره كنمط تمويلي يعزز الشمول المالي ويعمل على تنويع موارد القطاع المالي.

5.1.منهج الدراسة: لمناقشة الجوانب المختلفة لهذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، فاستندنا إلى المنهج الوصفي عندما استخدمنا البيانات المجمعة من التقارير الرسمية الصادرة عن الهيئات الرسمية المحلية والدولية مثل

تقارير بنك الجزائر، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها **COSOB**، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه عند تحليل وتقييم النتائج المتحصل عليها من البيانات المجمعة ومن دراسة المؤشرات.

6.1.الدراسات السابقة: رغم حداثة هذا الموضوع إلا أن دراسات عديدة تناولته واستخلصت نتائج قيمة ومهمة ، فعلى غرار الباحثين من الدول الغربية والدول العربية، أخذت هذه الدراسة حقها من طرف باحثين في الجزائر، سواء تعلق الأمر بدراسات اهتمت بالشمول المالي وعلاقته بالنمو والتنمية والحد من الفقر، أو دراسات أخرى اهتمت بالتمويل التساهمي وعلاقته بتقوية الشمول المالي، حيث أكدت دراسة (Sethi&Sethy،2019) وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي أين أسقطا دراستهما على الهند خلال الفترة 2004-2014 وكانت النتائج المتخلصة هي أن الشمول المالي هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وأن التحسن في الخدمات المالية في جانب العرض له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو ما أكدته كذلك الدراسة التي قام بها الباحثان (حاكمي وبولحبال،2021) لمعرفة العلاقة الموجودة بين إتاحة واستخدام الخدمات المالية بتحقيق الشمول المالي، حيث توصلا إلى تأخر الجزائر في تحقيق الشمول المالي رغم تقدمها في نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني، وذلك بسبب عدم امتلاك شريحة كبيرة من المجتمع على حساب بنكي، ومنه عدم استخدامهم للخدمات المالية المتوفرة، وعدم الاستفادة من الكتلة النقدية الموجودة خارج السوق الرسمي لتساهم في النمو الاقتصادي للبلاد، وعليه للوصول إلى تعزيز الشمول المالي لابد من تسهيل الوصول إلى استخدام الخدمات المالية.

أما دراسة (قاسي ومزيان، 2022) أكدت الضرورة القصوى التي تقتضيها تفعيل دواليب الشمول المالي في الجزائر على غرار الدول العربية، لأنه يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وفي زيادة التنافسية الدولية، حيث أظهرت دراسة المؤشرات أن الجزائر تسجل تأخر كبير في تجسيد الشمول المالي ويعود ذلك إلى مواجهتها لعدة معوقات، لاسيما الضعف المسجل في مستوى التمويل الرسمي وغياب المنافسة بين المؤسسات المالية لسيطرة البنوك العمومية على الساحة المصرفية ومحدودية الاهتمام بأنظمة الدفع المالي الالكتروني، أما دراسة (هني وملاحي،2023) فأثبتت أن الشمول المالي يحد من الفقر واللا مساواة ويساهم في جعل النمو أكثر شمولا من خلال إيصال الخدمات المالية لكافة الأفراد في مختلف المناطق، غير أنه في الجزائر يبقى مستوى استخدام الخدمات المالية متدنيا رغم التحسن المستمر للمؤشرات وذلك بسبب ضعف البنية التحتية وضعف الإطار القانوني وكذلك نقص الثقة بين الأفراد والقطاع المالي، وهذه الأسباب هي التي جعلت النمو الاقتصادي في الجزائر غير شامل.

أما بالنسبة للدراسات المهتمة بالتمويل التساهمي فهي كذلك أخذت نصيبها من الأبحاث العلمية فمن ناحية ربطه بتمويل المؤسسات، توصلت دراسة (عابدي ومعيزة، 2021) أن منصات التمويل الجماعي تعد ضرورة حتمية وبديل تمويلي لكل المؤسسات خاصة المؤسسات الناشئة، كما أنها آلية مكملة للتمويل التقليدي خاصة وأن التجارب الناجحة المستعرضة في الدراسة أكدت أنها أصبحت المحرك الأساسي في دفع عجلة التنمية وتعزيز التنمية المستدامة، نفس النتيجة توصلت إليها دراسة (زواويد ومرسلي، 2022) حيث أكدت الدراسة مدى مساهمة التمويل التساهمي في خلق مؤسسات جديدة، لكن عند إسقاط الدراسة على الجزائر تبين أن هذه الأخيرة تفتقر إلى هذا النوع من التمويل بسبب غياب الإطار التنظيمي والتشريعي لطريقة استغلال منصات التمويل التساهمي، وهو ما أكده كذلك الباحث (سالم مجدي، 2022) في أن التمويل التساهمي هو النموذج المناسب لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، غير أن الجزائر لا زالت بعيدة عن هذا النموذج التمويلي المستحدث

لأنها مازالت في مرحلة وضع الأطر القانونية والإجراءات التنظيمية والرقابية للتصدي للمخاطر المتأتية من منصات التمويل التساهمي، وآخر دراسة (مرابط وعبد الهادي،2024) أظهرت ضرورة تفعيل منصات التمويل التساهمي في الجزائر لما سيكون لها من دور فعال في تمويل المؤسسات وتحريك عجلة النمو الاقتصادي، واستدل في ذلك بمنصة التمويل التساهمي "**منصة شريكي**" الغير معتمدة بعد من طرف السلطات، حيث أثبت أن هذه المنصة استطاعت المساهمة في تمويل عدة مؤسسات منها مؤسسة ناشئة، لذلك كانت النتيجة أن هذا النوع من التمويل هو خيار بديل عن مصادر التمويل التقليدية، فمن الضروري التسريع في إصدار النصوص التنظيمية التي ستسمح بتواجد العديد من المنصات الرقمية التمويلية في الجزائر.

كما أخذت دراسات أخرى ربطت التمويل التساهمي بالشمول المالي حيزا من أبحاث الباحثين حيث استنتجت دراسة (العينوس،2022) أن الفلسفة القائمة عليها منصات التمويل الجماعي جعلها من أهم الحلول والإستراتيجيات التي يمكن للدول العربية انتهاجها للرفع من مستويات الشمول المالي وجذب أهم الفئات المستبعدة ماليا، وهو ما توصلت إليه كذلك دراسة (سليمان وبن داودية، 2023) إلى أن آفاق سوق التمويل الجماعي في المغرب العربي واعدة، لكن هناك بعض القيود يجب معالجتها لتحقيق الأهداف المرجوة.

7.1.محاور الدراسة: للإحاطة بجوانب الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

- ما هية التمويل التساهمي (تعريفه، أنواعه ومراحل تجسيده)
- ما هية الشمول المالي (تعريفه، محدداته، مؤشرات قياسه)

المحور الثاني: عرض ودراسة المؤشرات مع مناقشة النتائج بتطبيقها على الجزائر والسعودية.

المحور الثالث: نتائج الدراسة ومدى انسجامها بالفرضيات الموضوعة.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. ماهية التمويل التساهمي (تعريفه، أنواعه ومراحل تجسيده)

في ظل تنامي التكنولوجيا الرقمية أصبحت العديد من الخدمات المالية والمصرفية تعتمد في عملها على تطور التقنيات المالية لتواكب العصرنة والسرعة والحداثة، حيث أصبحت منصات التمويل التساهمي من أهم الابتكارات المالية الحديثة، التي تعول عليها اقتصاديات الدول العربية على غرار دول العالم من أجل زيادة مستويات الشمول المالي.

1.1.2. تعريف التمويل التساهمي

التمويل التساهمي هو وسيلة تمويلية مبتكرة يتم من خلالها جمع مبالغ مالية من الجمهور أصحاب الفوائض المالية، سواء كانوا شركات أو مؤسسات أو أفراد ، بهدف تمويل مشاريع استثمارية لمؤسسات مصغرة ومؤسسات ناشئة، أو أية احتياجات تمويلية أخرى لمؤسسات خيرية أو مشاريع إنسانية، يتم هذا التمويل من خلال استغلال منصات رقمية متخصصة على الإنترنت للربط بين المقترضين بالمقرضين، وفي هذا الإطار قدمت عدة تعريفات للتمويل التساهمي نذكر البعض منها:

- **تعريف البنك الدولي:** التمويل التساهمي هو وسيلة ممكنة عبر الإنترنت للشركات أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال (تتراوح قيمتها عادة من حوالي 1000دولار إلى 1مليون دولار أمريكي) في شكل تبرعات أو استثمارات من عدة أفراد (البنك الدولي، 2013،ص23)

- **تعريف المفوضية الأوروبية والإتحاد الأوروبي لأسواق المال:** هو دعوة مفتوحة للجمهور لجمع الأموال لمشروع محدد من خلال منصات التمويل التساهمي عبر مواقع إلكترونية تتيح التفاعل بين جامعي التبرعات والجمهور، بحيث يمكن تقديم تعهدات مالية وجمعها من خلال المنصة (EASME،2017،ص19).
- **تعريف صندوق النقد العربي:** هو طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد والكيانات القانونية لتمويل أعمال أو مشاريع محددة، أو استهلاك فردي، وينطوي هذا النشاط على استخدام المنصات القائمة على شبكة الإنترنت للربط ما بين مستخدمي الأموال(المقترضين) بالممولين الأفراد (المقرضين) بما يتجاوز في العديد من الحالات دور الوسطاء الماليين التقليديين" (صندوق النقد العربي ،2021،ص5).
- **تعريف الجريدة الرسمية الجزائرية:** جاء في المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على أن التمويل التساهمي هو استثمار أموال الجمهور الكبير على الانترنت في مشاريع استثمارية تساهمية (الجريدة الرسمية الجزائرية،2020،ص14).

إذن نستنتج أن التمويل التساهمي يساهم في تقديم حلول مالية مبتكرة ويشكل نهجا حديثا في عالم الأعمال، حيث يهدف إلى توفير فرص تمويل للمشاريع الصغيرة والناشئة التي قد تجد صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي، عبر "منصات التمويل التساهمي"، وبالتالي فهذا النمط من التمويل يعزز الشمول المالي ويعمل على تنويع موارد القطاع المالي الذي بدوره يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي الأمر الذي من شأنه أن يزيد من معدلات النمو الاقتصادي بالبلاد.

2.1.2. أنواع التمويل التساهمي

هناك 4 أنواع أساسية من التمويل التساهمي: (عادل،2022،ص325)

- **التمويل التساهمي القائم على المكافأة:** هذا النموذج مخصص للمشاريع الإبداعية، حيث يقدم المستثمر مساهمته في مشروع يختاره مقابل انتظار الحصول على عوائد غير مادية في شكل مكافأة، قد تكون هدية أو شهادة تقديرية أو عينة من السلع أو الخدمات التي يتوقع المشروع إنتاجها،.
- **التمويل التساهمي عن طريق التبرع:** هذا النوع مخصص للمشاريع الإنسانية والخيرية، حيث يقدم المساهمون الدعم المالي مجانا، أو مقابل مبلغ بسيط بهدف تمويل برامج التعليم، دعم جهود الإغاثة في حالة الكوارث أو تمويل المجاعة وغيرها من احتياجات إنسانية.
- **التمويل التساهمي من خلال القروض:** في هذا النوع نجد طرفين هما المستثمر صاحب الأموال الفائضة والمدخرة والذي يكون بحاجة إلى استثمارها في مجالات ونشاطات يراها مربحة، فيقوم بتقديمها كقروض عبر منصات التمويل التساهمي إلى الأفراد أو المؤسسات التي لديها مشاريع وهي بحاجة إلى التمويل، مقابل حصوله على سعر فائدة يكون مرتفع نسبيا (يتراوح بين 8 %- 10%) لأنه مرتبط بدرجة مخاطرة المشروعات.
- **التمويل التساهمي برأس المال:** يعتبر أحدث نوع للتمويل التساهمي وهو المستحب عند الكثير من الأفراد، يهدف للاستثمار في رأس مال المؤسسات المصغرة أو الناشئة المؤهلة للحصول على التمويل، في شكل عمليات اكتتاب بأسهم ومنه يمتلك المستثمر حصة من رأسمال المؤسسة بعدد ما يملك من أسهم وبذلك يكون له حق المشاركة في إدارة وتسيير ورقابة تلك المشروعات الممولة.

3.1.2. مراحل تجسيد التمويل التساهمي والجهات الفاعلة:

حتى تستفيد مشاريع المؤسسات الناشئة أو المصغرة من تمويل عبر منصات التمويل التساهمي، عليها المرور بالمراحل التالية :

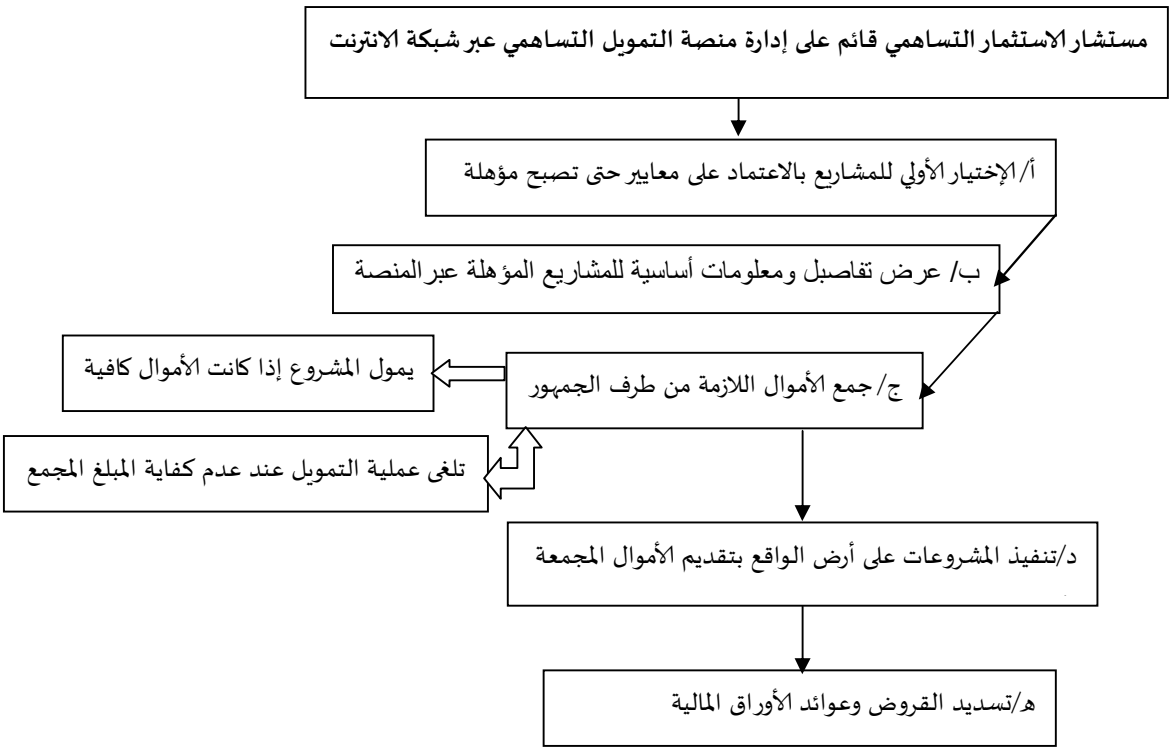

الجهات الفاعلة في نظام التمويل التساهمي:

تتمثل في (صندوق النقد العربي،2021،ص7)

- **المستثمرون (ممولي المشروع)** : هم مستثمرون أفراد أو شركات يقومون بمسح منصات التمويل التساهمي للعثور على المشروع الذي سيحقق رغباتهم الاستثمارية.
- **أصحاب المشاريع (المستفيدون)**.
- **منصات التمويل التساهمي**: وهي مواقع متخصصة على شبكة الإنترنت تربط الممولين والمستفيدين مقابل تقاضي عمولات على المشاركة أو فائدة على الأرباح، بعدما يقوم كلا الطرفين بالتسجيل على المنصة بتقديم بياناتهم الشخصية الوصف التفصيلي للمشروع بالإضافة إلى التفاصيل البنكية حتى يستطيعوا من استخدام خدمات المنصة.
- **مقدمو الخدمات الآخرون**: وهم البنوك، شركات التأمين، خدمات الدفع عبر الإنترنت، ومستشارون سواء كانوا قانونيون أو محاسبون أو خبراء في ميدان ما، حيث تحتاج إليهم المنصات وكذا المستفيدون لتقييم المشاريع ودراستها من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية.

2.2. ماهية الشمول المالي (تعريفه، محدداته، مؤشرات قياسه)

الشمول المالي هو نشر وتوصيل الخدمات المالية على أكبر عدد ممكن من الجمهور والمؤسسات، وهو عنصر رئيسي للتمكين من مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

1.2.2. تعريف الشمول المالي

في أوائل ظهوره سنة 2000 تم تعريفه على أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة (عجور،2017،ص10).

لكن بعدها تقدمت جهات مالية متخصصة بإعطاء تعاريف دقيقة للشمول المالي أمثال:

- **تعريف بنك الجزائر:** الشمول المالي هو إتاحة واستخدام كافة الاستخدامات المالية لمختلف فئات المجتمع ومؤسساته وأفراده خاصة المهمشة منها، من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات الادخار، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية وعادلة. بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي هذه الخدمات المالية، وتشجيع هذه الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم. ولتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي جهة من جهات الرقابة والإشراف، التي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية"(بنك الجزائر،2016).
- **تعريف مركز الشمول المالي في واشنطن:** الشمول المالي هو الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء، بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة (عجور،2017، ص10).

إذن نستنتج أن الشمول المالي هو العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء.

2.2.2. محددات الشمول المالي

يقيس الشمول المالي مستوى إتاحة الخدمات المالية وقياس مدى استغلالها واستخدامها، وبالتالي يعمل على تعزيز فرص الوصول للخدمات المالية من خلال العمل على تطوير جانب العرض والطلب، ويمكن تقسيم محددات الشمول المالي كما يلي:

- **محددات هيكلية:** (سعيد وآخرون،2023،ص536)

- **مستويات الدخل:** يعتبر الدخل من أهم العوامل تأثيرا في مستويات الشمول المالي، فكلما ارتفعت المداخيل أدى هذا إلى زيادة الشمول المالي، حيث أكدت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي واستدلت بحقيقة أن البلدان ذات الدخل المنخفض تعرف مستويات منخفضة من الشمول المالي.
- **الثقافة المالية والتعليم:** تعتبر المعرفة المالية أداة مهمة في تحفيز الطلب على الخدمات المالية باعتبارها تساهم في اتخاذ قرارات مالية مناسبة من شأنها تحقيق التنمية المالية على صعيد الأسرة.
- **حجم السوق المالي:** أظهرت دراسة للبنك الدولي أن انخفاض انتشار الفروع البنكية يفرض الحرمان على السكان لاسيما في المناطق النائية، إلى جانب الحواجز الاجتماعية التي لا تزال تعيق الحصول على الخدمات المالية رغم توفر الهياكل المالية، لذلك لابد من التنويع في نقاط عرض الخدمات.

- **التقدم التكنولوجي والبنية التحتية الرقمية:** تمنح التكنولوجيا المالية فرصا للارتقاء بقطاع الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية.

❖ **محددات تتعلق بالسياسات الكلية :** (سعيد وآخرون،2023،ص537).

- **الاستقرار المالي:** تؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي في حال عدم توفر الاستقرار المالي (التضخم وعدم المساواة في الدخل من أهم محددات الشمول المالي في الدول النامية)، لذلك كلما كان النظام المالي يتضمن وسطاء ماليين وأسواق مالية إضافة إلى البنية التحتية، سيكون قادرا على التحكم في هذه العوامل وبالتالي تحسين من مستويات الشمول المالي.
- **عدم الثقة في النظام المالي:** تنخفض ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات المالية إذا ما انتشر الفساد المالي والمحسوبية في القطاعات خاصة الحكومية منها .

3.2.2. مؤشرات قياس الشمول المالي

حتى تتم عملية المقارنة والقياس بين البلدان، قام تحالف الشمول المالي (AFI) بتحديد مجموعة من مؤشرات لقياس الشمول المالي معتمدا في ذلك على بعدين رئيسيين هما: (عجور،2017،ص17)

- إمكانية الوصول للخدمات المالية (بعد الإتاحة).
- واستخدام الخدمات المالية (بعد الاستخدام)،

والتي أضاف عليها أعضاء الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي(GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده سنة 2012 بعدا ثالثا هو تعزيز جودة الخدمات المالية (بعد الجودة والنوعية)

❖ **بعد إمكانية الوصول للخدمات المالية:** هي القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية مع أخذ بعين الاعتبار العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي كالتكلفة والمسافة، رغم أن التكنولوجيا المالية ساهمت كثيرا في التغلب على عائق المسافة وإلى اتساع كبير في فرص الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهواتف الذكية وعبر الإنترنت، ولقياس هذا المؤشر نعتمد على بيانات تقدمها المؤسسات المالية، تتمثل في :

- عدد أجهزة الصراف الآلي.
- عدد نقاط الوصول للخدمات المالية على المستوى الوطني.
- حسابات النقود الإلكترونية.
- النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

❖ **بعد استخدام الخدمات المالية:** يشير هذا المؤشر إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ولتحديد ذلك لابد من جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ولقياس مؤشر استخدام الخدمات المالية علينا استغلال المعلومات التالية المتأتية من المؤسسات المصرفية:

- عدد الأشخاص الذين يستخدمون: حسابا بنكيا بشكل دائم ومتواتر ، لديهم نوع واحد على الأقل حساب وديعة منتظم، أو حساب ائتمان منتظم.
- عدد البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها : حسابات ودائع، لديها حسابات رسمية مالية، لديها قروض قائمة.
- حجم معاملات الدفع عبر الهاتف.
- عدد الأفراد المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة ماضية.

❖ **بعد جودة الخدمات المالية:** وضع تحالف الشمول المالي (AFI) مجموعة من المؤشرات لقياس جودة ونوعية الخدمات المالية، ويصعب قياسها لأنها غير مباشرة ومرتبطة بعدة عوامل تؤثر فيها منها عوامل غير ملموسة كثقة المستهلك في الخدمات، من بين هذه المؤشرات نذكر:

- القدرة على تحمل تكاليف الحصول على حساب جاري.
- الشفافية : تقاس من خلال نسبة رضا الزبائن.
- الراحة والسهولة : قياسها يتم من خلال شعور الزبون بعدم الراحة نتيجة ما يقضيه من وقت انتظار في المؤسسات المالية والمصرفية .
- حماية المستهلك مرتبط هذا المؤشر ببعض البيانات مثل لائحة معايير للشكاوى بين مستخدمي الخدمات والمؤسسة المالية مع إمكانية اللجوء إلى العدالة، نسبة الزبائن الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.
- التثقيف المالي: يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم
- المديونية (السلوك المالي): يقاس من خلال معرفة نسبة المقترضين المتأخرين عن سداد دينهم لأكثر من 30شهر، وكيفية حل الأزمات المالية من قبل العملاء إما بالاقتراض أو بيع الأصول أو استخدام قرض بنكي.

3. دراسة المؤشرات ومناقشة النتائج مع تطبيقها على الجزائر والسعودية

ستكون عينة الدراسة التي ركزنا عليها في هذه الورقة البحثية الدولتين العربيتين الجزائر والسعودية، أما متغيرات الدراسة فهي:

- الشمول المالي، أين سيتم حساب بعض المؤشرات من مؤشرات الإتاحة ومؤشرات الاستخدام.
- التمويل التساهمي، حيث سيتم استعراض أهم منصات التمويل التساهمي في السعودية مع الإشارة إلى منصات التمويل التساهمي في الجزائر قبل وبعد وضع الأطر التنظيمية.

1.3. دراسة مقارنة لمؤشرات الشمول المالي

كما ذكرنا آنفا فقد تم صياغة مجموعة أساسية من مؤشرات لقياس الأبعاد الثلاثة للشمول المالي وهي: بعد الوصول إلى الخدمات المالية، بعد استخدام الخدمات المالية وبعد جودة الخدمات المالية.

1.1.3.مؤشرات الإتاحة

ترتكز هذه المؤشرات على الهياكل والبنى التحتية والأدوات المسخرة من أجل تغطية المناطق المختلفة بالخدمات المالية الرسمية، واستفادة الاقتصاد الوطني من حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج السوق المالية والمصرفية، وفيها:

❖ **تطور أجهزة الصراف الآلي:** تعبر أجهزة الصراف الآلي عن الوعي المالي للمجتمع، سواء استعملها لسحب النقود أو مراقبة أرصدة الحسابات أو تحويل الأموال (للشراء أو تسديد فواتير).

الشكل 1 : عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 فرد بالغ

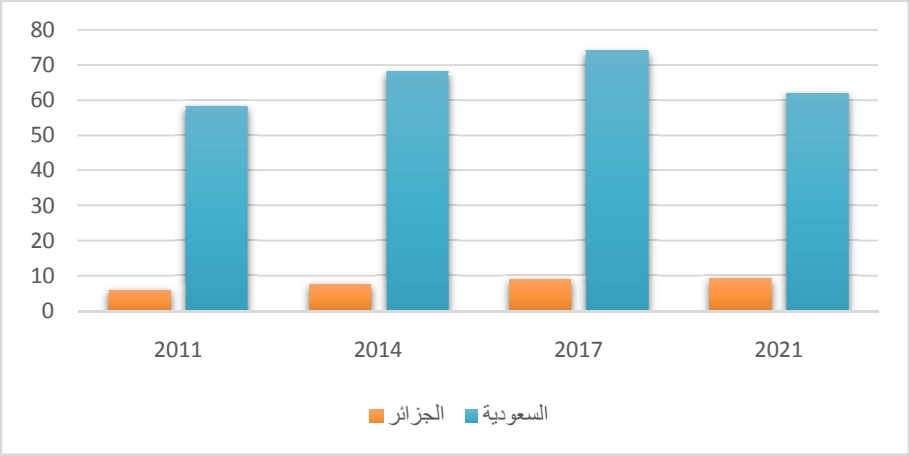

المصدر: Word Bank ; 2021

مناقشة واستنتاج: من خلال هذا المعيار يظهر تقدم السعودية عن الجزائر، حيث يظهر بوضوح الإشباع والقرب المالي في السعودية سواء من ناحية العرض أو الطلب على السيولة النقدية، مما يدل على نسبة المرونة العالية التي تمتاز بها في استخدام تكنولوجيات الاتصال المالي بين مختلف الأعوان الاقتصاديين وإلى التسوية الآلية والمرنة والسريعة للمعاملات المالية، الأمر الذي يؤدي إلى إشباع الاحتياج المالي لديها، وبالتالي يؤكد المؤشر المستوى الجيد لتحقيق الشمول المالي في السعودية.

أما الجزائر فيظهر أنها ضعيفة في نسبة الإشباع المالي في استهلاك الخدمات المالية ومستوى الإتاحة ضعيف جدا ففي فترة امتدت إلى 10 سنوات (2011-2021) لم يزد عدد الأجهزة الآلية المتاحة لكل 100000 شخص عن 10جهاز صراف وهذا يدل على وجود ضغط كبير على الصرافات الآلية المتاحة مما يؤدي إلى وجود طوابير طويلة أمام هذه الأجهزة المالية ونقص في استجابة طلبات الجمهور من ناحية الطلب على السيولة، وبالتالي نستنتج أن هناك إقصاء مالي كبير ومنه درجة الشمول المالي ضعيف جدا في الجزائر.

- **تطور الفروع البنكية:** إن الوكالات البنكية المتواجدة في مختلف المناطق تعتبر أقرب مؤسسة مالية يقصدها المتعامل الاقتصادي لادخار أمواله وتسوية معاملاته المالية عبر شبابيكها، فتقريبها إلى أفراد المجتمع وتبسيط إجراءاتها تسهل على المتعاملين من طلب الخدمات المالية لأنها تضمن لهم الحماية بشتى أنواعها.

الشكل 2: فروع البنوك التجارية لكل 10000 شخص

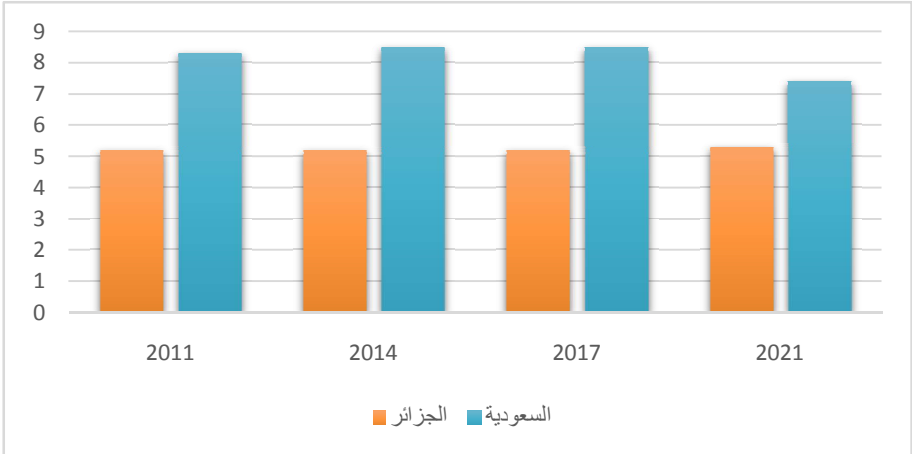

المصدر: Word Bank ; 2021

مناقشة واستنتاج : يظهر من الشكل أن الجزائر أقل من السعودية في التغطية المصرفية، حيث نجد 5 وكالات مصرفية فقط تغطي 10000 فرد بالغ، بينما تصل السعودية إلى 8 وكالات، وبهذا يتضح أن السعودية بادرت لتقريب الخدمات المالية من مواطنيها وتحقيق الإشباع المالي، عكس الجزائر التي تشهد نقص كبير في توفير التغطية المصرفية للسكان، فبسبب عدم وجود الدراسات اللازمة التي تحدد التوزيع الجديد لعدد السكان في المناطق المختلفة في البلاد (بعد حملة إعادة إسكان 3ملايين عائلة خلال 17 سنة الأخيرة (2006-2023)، كانت نتيجته الضعف الكبير في إتاحة الفروع البنكية تماشيا مع النمو الديمغرافي والتوزيع السكاني ووجود ضغط بنكي كبير على الوكالات، وبالتالي يؤكد المؤشر عدم تحقيق الجزائر للإشباع المالي بعدم توفير التغطية المصرفية وعليه فهي بعيدة عن مستويات الشمول المالي.

2.1.3. مؤشرات استخدام الخدمات المالية

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة أفراد المجتمع على استغلال الخدمات المالية التي أصبحت بالفعل متاحة لهم من قبل القطاع المالي.

- **نسب عدد الحسابات للبالغين:** يعكس هذا المؤشر مدى انتشار الحسابات المصرفية بين البالغين أكثر من 15 سنة ويساهم في تقييم شمولية النظام المالي للبلد.

الشكل 3: نسب عدد الحسابات للبالغين أكثر من 15 سنة

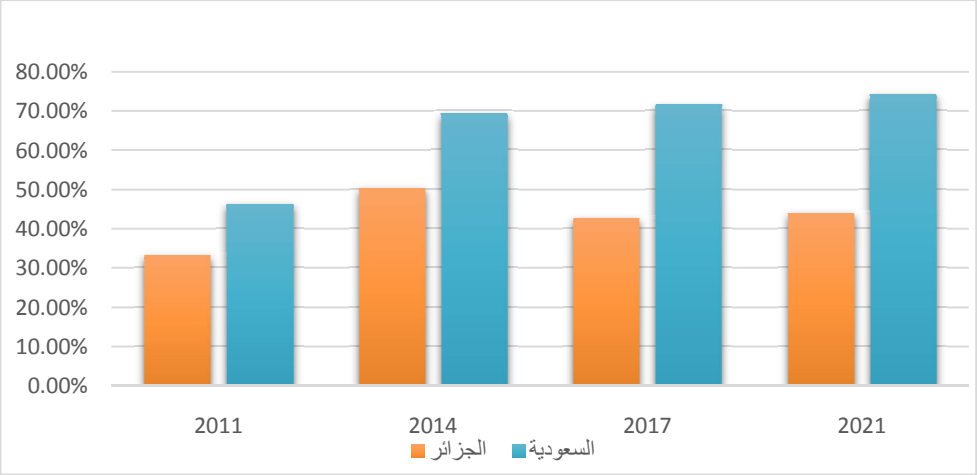

المصدر: Word Bank ; 2021

مناقشة واستنتاج: تعد السعودية من الأوائل عربيا في هذا المؤشر، حيث بلغت نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن15 سنة ويمتلكون حسابات مالية نسبة 72% في سنة 2021 مقارنة بالجزائر التي لم تتعدى 43%، وعليه تعتبر الجزائر من الدول النامية التي لا تزال دون المستوى المطلوب فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي مقارنة بالدول العربية.

❖ **المعروض النقدي بمعناه الواسع:** يقصد به حجم الكتلة النقدية خارج البنوك، الصكوك البنكية، الأوراق التجارية والأوراق المالية، الودائع لأجل والودائع تحت الطلب والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة والمدخرات.

الشكل 4 : المعروض النقدي بمعناه الواسع

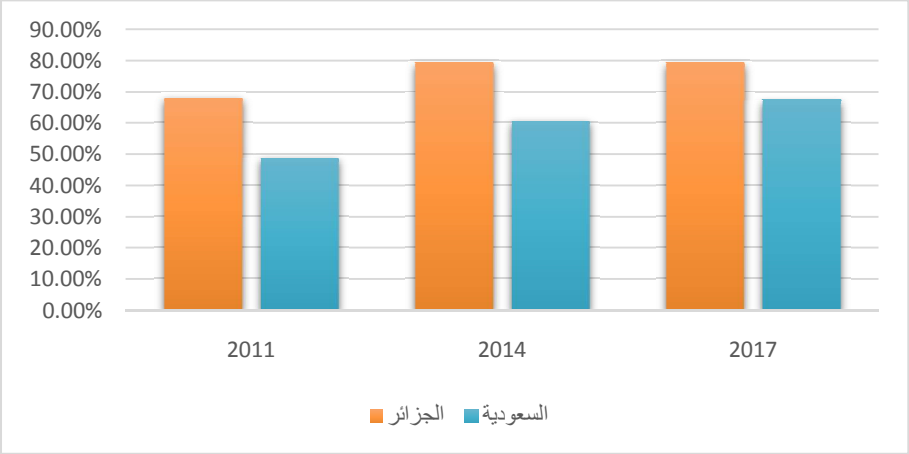

المصدر: Word Bank ; 2021

مناقشة واستنتاج: حسب البيانات المعروضة في الشكل يتضح أن لدى الجزائر نسبة المعروض النقدي كبير جدا مقارنة بالسعودية، وهذا يدل على أن هناك تركيز كبير في تقديم القروض وانخفاض في تنويع المحفظة المصرفية فهي تمنح مبالغ مرتفعة من القروض المصرفية لعدد قليل من المتعاملين الاقتصاديين، وهو ما يؤكد عدم استخدام الخدمات المالية وعدم إتاحتها لشريحة كبيرة من المتعاملين وبالتالي مستوى الشمول المالي في الجزائر متدني وتحت المستوى المطلوب .

2.3. دراسة سوق التمويل التساهمي في الجزائر والسعودية

إذا نظرنا بشكل عام إلى المبدأ الذي تقوم عليه منصات التمويل التساهمي فسنجد أنها تساهم بشكل كبير في زيادة مستويات الشمول المالي، ولعل الأهمية التي يوليها سوق التمويل التساهمي هو توفير مصادر تمويلية بديلة عن المصادر التقليدية لهدف دفع بالمشاريع الاستثمارية والإبداعية والإبتكارية نحو الأمام وتجسيدها على أرض الواقع وبالتالي احتواء تدفقاتها الحقيقية والنقدية نحو تحسين مستوى النمو الاقتصادي للدول وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة والحد من الفقر واللامساواة، ودليل ذلك هو التطور الذي شهده سوق التمويل التساهمي على مستوى العالم مابين سنة 2011 إلى غاية 2021 حيث تجاوزت حجم العمليات عتبة 114 مليار دولار بعدما كانت 1.5 مليار دولار، وكمصدر تمويلي للمؤسسات تأتي منصات التمويل التساهمي في المرتبة الثانية بعد رأسمال المخاطر (صندوق النقد العربي،2021،ص6).

1.2.3. بالنسبة للسعودية

يشهد القطاع المالي في السعودية نموا كبيرا، فمن ناحية الائتمان المصرفي تستهدف السعودية إلى الرفع من النسبة الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 5% حاليا إلى حوالي 20% في آفاق عام 2030، ومن ناحية التمويل التساهمي عبر المنصات فهي تحقق انتعاش كبير لمؤسسات صغيرة ومتوسطة بفضل تفعيل ثماني منصات للتمويل التساهمي تمارس عملها في إطار تنظيمي منذ فترة وهي كل من منصة سكوبر، منصة منافع، منصة ثروة المالية، المنصة الرقمية، منصة أصول وبخيت الاستثمارية، منصة صكوك المالية، منصة إمكان العربية المحدودة ومنصة وثاق المالية.

من بين هذه المنصات من هي قائمة على تقديم قروض وتعمل حسب قوانين ولوائح تنظيمية يصدرها البنك المركزي السعودي، أما المنصات الأخرى القائمة على المساهمة في رأس المال فتنظيم عملها ساري وفق القوانين التنظيمية الصادرة عن هيئات الأسواق المالية وهيئات الرقابة المالية.

❖ **منصة منافع**

تعتبر أبرز المنصات الناجحة في السعودية انطلقت سنة 2018 مع إعلان الدولة برنامج تطوير القطاع المالي لسد الفجوة التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، تقوم منصة منافع بالتمويل على شكل قروض قصيرة الأجل (تمويل رأس المال العامل وتمويل سداد الفواتير) كما تقوم بالتمويل في رأس المال حيث قدمت إلى غاية سنة 2023 أكثر من 500 مليون ريال سعودي، ونجاح منصة منافع حسب البنك المركزي السعودي يعود إلى ميزة التنويع في الخدمات المالية المقدمة وجودتها وسرعة الاستجابة مع العملاء سواء كانوا مستثمرين أو طالبي أموال، كما أنها توفر نسبة مرابحة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى نسب العوائد المجدية التي يتحصل عليها المستثمرون (مابين 11-15%)، وهو ما أدى بصفة مستمرة إلى جذب شريحة جديدة من المستثمرين حيث كان عددهم سنة 2020 ما يقارب 12 ألف مستثمر ليرتفع بنسبة 942% سنة 2024 ويصبح يقارب 125 ألف مستثمر أما حجم التمويلات فكانت 23 مليون ريال في 2020 لترتفع وتصل 1896 مليون ريال سعودي سنة 2024 أي نسبة نمو جد مرتفعة خلال 4 سنوات فقط(8143%)، وهذا ما يزيد في مستويات الشمول المالي في السعودية (https://manafa.co).

تعمل منصة منافع وفق محددات تمويل خاصة ، فإذا كان التمويل على أساس اقتراض فتم تسقيف المبلغ إلى 5 مليون ريال على أن لا يتعدى 80% من المبلغ المطلوب ، تتم العملية على أساس مبدأ المرابحة ومدة التعاقد لا تتعدى سنة دون تكاليف، أما إذا كان التمويل بالأسهم فسقف المبلغ إلى 10 مليون ريال، ومبدأ التمويل يكون على أساس المشاركة وتحصل منافع على 12.5% من مبلغ الاستثمار كعمولة إدارة العملية مع تحمل مصاريف الفحص والتدقيق التي تتراوح بين 20000 و 100000 ريال حسب حجم التمويل(صندوق النقد العربي،2021،ص10).

أشار البنك المركزي السعودي إلى أن الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلال المنصات كان لها أثر إيجابي في تخفيض كلفة التمويل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وساهمت في جذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات وأصحاب رؤوس الأموال، ووفرت بدائل تمويلية للمشاريع التي تواجه صعوبات في الوصول للبنوك، كما ساهمت هذه المنصات على توفير منتجات وخدمات تمويلية حديثة كأحد البدائل المتاحة للمؤسسات الناشئة والابتكارية بما يعزز مستوى الشمول المالي في السعودية وهو أحد الأهداف الإستراتيجية التي يسعى لتحقيقها البنك المركزي السعودي (صندوق النقد العربي،2021،ص19).

2.2.3. بالنسبة للجزائر

على غرار دول العالم والدول العربية الساعية إلى زيادة مستويات الشمول المالي تعتمد الجزائر على منصات التمويل التساهمي لتحقيق الشمول المالي من حيث ولوج الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية بصورة سهلة،حيث تعود أولى مبادرات التمويل التساهمي في الجزائر إلى عام 2013، أين شهدت تأسيس منصتين مخصصتين للتمويل التساهمي هما "**منصة توبزة Twiza**" للتبرعات و"**منصة "شريكي Chriky**" للإستثمار، غير أن هاتين المنصتين لم تتمكن من القيام بنشاطها كما كان ينتظر منها لأنها لم تكن منضبطة بقوانين وأطر تنظيمية من طرف السلطات العليا رغم أنها قدمت خدمات الإقراض البسيطة لبعض المشاريع الاجتماعية ومشاريع صغيرة ومتوسطة (صندوق النقد العربي،2021،ص8).

لكن في سنة 2020 كشفت الحكومة الجزائرية عن نيتها في تبني هذا النوع من التمويل وتنظيمه وتقنينه، حيث كلفت من خلال المادة 45 لقانون المالية التكميلي لسنة 2020 لجنة تنظيم عمليات البورصة الجزائرية ومراقبتها COSOB بإنشاء صفة مستشار الاستثمار التساهمي، كما جاء في نظام اللجنة عدد من التعليمات حددت شروط اعتماد مستشاري الاستثمار التساهمي ومراقبتهم من خلال التعليمة 23-01، كما حددت الإجراءات الواجب وضعها لاختيار المشاريع الاستثمارية التساهمية من خلال التعليمة 23-02 و التعليمة 23-03.

❖ **منصة ينفيستي**

كان أول اعتماد مؤقت منح لشركة **"ينفيستي Yinvesti"** كمستشار استثمار تساهمي في 17 أفريل 2024، مدة الاعتماد 12 شهرا، حيث تتولى الشركة من خلال هذا الاعتماد مسؤولية إنشاء وإدارة منصة استشارية عبر الإنترنت في مجال الاستثمار التساهمي (crowdfunding.dz)، مع استثمار وتوظيف أموال الجمهور في مشاريع استثمارية تساهمية، وسيصبح هذا الاعتماد ساري المفعول بعد إطلاق الشركة لمنصتها الموجهة للاستثمار التساهمي بشكل رسمي بعد استيفاء جميع الشروط التقنية التي تضمن أمن تكنولوجيا المعلومات المطلوبة، وهذا سيكون له أثر كبير على تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر، وهي حاليا في طور تسجيل المستثمرين عارضي الأموال وأصحاب المشاريع طالبي الأموال بعرض مشروعاتهم وتحضير بالتالي قاعدة بيانات للمشاريع المسجلة حتى يتمكن المستثمرون من التوفير لهم الموارد المالية اللازمة عند انطلاق العملية رسميا في شهر أفريل سنة 2025 حسب ما أعلنت عنه الجهات الرسمية (COSOB).

4. نتائج الدراسة ومدى انسجامها بالفرضيات الموضوعة

1.4. النتائج المستخلصة من دراسة مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والسعودية

تم تأكيد الفرضية الأولى القائلة بأن الخدمات المالية في الجزائر غير متاحة لجميع فئات المجتمع (مؤشر ضعف في الإتاحة)، بسبب الانتشار البنكي الضئيل الذي خلق ضغط كبير على الوكالات البنكية المتوفرة، وبسبب تأخرها في استخدام الدفع النقدي الآلي لتسهيل المعاملات المالية بسبب عدم توفر أجهزة الصراف الآلي كفاية، ما يفسر تأخر العرض المالي والضغط المالي الكبير عند استغلال الخدمات المالية المتاحة، فبالرغم من وجود تحسن في إنشاء أجهزة الصراف الآلي وإنشاء وكالات مصرفية جديدة في مختلف أنحاء الوطن لكن هذا لم يكن متناسبا مع الكثافة السكانية المرتفعة خلال الفترة الممتدة بين 2011-2022، حيث تم إنشاء فروع بنكية وبريدية بمجموع 4546 وكالة سنة 2011 وارتفعت سنة 2022 ليصبح عددها 5682 أي زيادة تقدر ب25% في عدد الوكالات المالية (بنكية وبريدية) لكن مقارنة بارتفاع عدد السكان خلال نفس الفترة لا نجد نموا حيث بقيت التغطية ثابتة (12 وكالة لكل 100000فرد بالغ) ، وإذا نظرنا إلى أجهزة الصراف الآلي فيوجد تحسن نوعا ما حيث كانت 1602 صراف آلي مالي (بنكي و بريدي) يغطي 36.54 مليون نسمة سنة 2011 (4 أجهزة لكل 100000فرد) لتصبح 3675 جهاز آلي سنة 2022 (8 أجهزة لكل 100000 فرد) وهو نمو ضعيف جدا ، عكس السعودية التي تشهد تقدما من حيث تخفيف الضغط البنكي على العملاء ومن حيث التقريب لهم شبكة كبيرة ومتنوعة من الخدمات المالية، وعليه فالجزائر لم تصل بعد إلى الإشباع المالي المطلوب.

2.4. النتائج المستخلصة من عرض ومناقشة البيانات الخاصة بالتمويل التساهمي في الجزائر والسعودية

تم تأكيد الفرضية الثانية القائلة بأن صيغة التمويل التساهمي حديثة في الجزائر بسبب التأخر في وضع القوانين التنظيمية، حيث لم تفكر الجزائر في استحداث قنوات ومصادر تمويلية بديلة عن التمويل التقليدي على غرار الدول العربية الأخرى إلا بعد عام 2020 في قانون المالية التكميلي، أين اقتنعت بضرورة وضع أطر تنظيمية لفتح منصات تمويلية عبر

الانترنت للتمويل التساهمي يربط طالبي الأموال بالمستثمرين، وزيادة على هذا التأخر لم يتم منح الاعتماد والترخيص للمستشارين المؤهلين لفتح منصات للتمويل التساهمي إلا بعد 4سنوات أي في سنة 2024 حين منحت لجنة تنظيم ومراقبة البورصة COSOB الترخيص لمنصة واحدة فقط من بين 6 ملفات الموضوعة لديها وهي منصة "ينفيستي **Yinvesti** "، في انتظار حصول المنصات الأخرى على نفس الاعتماد لتنشط كلية في وسط مالي تملئه المنافسة والشفافية، كما نراه في السعودية التي لديها 8 منصات مرخصة وتتم فيها عملية التمويل بشكل مستمر ومتنامي.

5. خاتمة:

تثير منصات التمويل التساهمي الاهتمام الكبير للبنوك المركزية والمؤسسات المالية العربية بسبب ما تجلب من فوائد أكيدة كتحسين كفاءة المعاملات المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي وزيادة النمو الاقتصادي، فبالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد حازت على الريادة في هذا الشأن بحكم أن لديها عدد معتبر من منصات التمويل التساهمي، وهي تلعب دورا إيجابيا كبيرا في مجال تقديم التمويلات المناسبة للشركات الناشئة والابتكارات وهذا ما يعزز الشمول المالي لديها، بينما تبقى الجزائر متأخرة كثيرا فهي في انتظار منح الاعتماد النهائي للمنصة الوحيدة المعتمدة "ينفيستيYinvesti" لتباشر عملها، وحتى لا تبقى الجزائر في الترتيب الأخير من حيث الشمول المالي عليها بالإسراع في تفعيل هذه المنصة وتقريب الخدمات المالية إلى الأفراد طالبي الأموال و المستثمرين عارضي الأموال بما أن البنى التحتية متوفرة بنسبة كبيرة على مستوى عدة مناطق في البلاد إذ تم توصيل تقريبا 6 مليون أسرة جزائرية بالإنترنت الثابت منها 1,4 مليون تم ربطها بالانترنت سريع التدفق هذا ما يسمح لكل فرد من بيته المساهمة في تمويل مشاريع استثمارية لمؤسسات ناشئة أو مصغرة، هذا وإلى جانب الإسراع في دراسة ملفات المنصات الأخرى لا سيما منصة "شريكي Chriky" الناشطة منذ 2014 في إطار غير رسمي، حتى تتحصل هي بدورها على التراخيص اللازمة وتباشر عملها رسميا بفتح منصات توفر فرص تمويل مرنة تسمح للمشاريع الناشئة بالنمو والتطور، كما تمنح للمستثمرين من جميع الطبقات المجتمعية للمشاركة في تنمية مدخراتهم وتوظيفها في مشاريع استثمارية واعدة، وبفضل الارتباط المتزايد بالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فإن هذه المنصات تمتد إلى فئات أوسع من المجتمع، مما يعزز فرص زيادة مستوى الشمول المالي ويعطي الفرصة لمزيد من الأفراد لتحقيق أهدافهم المالية والاقتصادية.

6.التوصيات والاقتراحات

- لتفادي التعامل مع منصات التمويل التساهمي غير الرسمية، على لجنة تنظيم ومراقبة البورصة التعريف بالمنصات الرسمية عبر وسائل الإعلام والاتصال.
- ضرورة زيادة الوعي المالي لأفراد المجتمع بتحسين الخدمات المالية وتنويعها كتحويل الأموال والدفع والتسديد وكل خدمات التجارة الإلكترونية.

7. قائمة المراجع:

1- الجريدة الرسمية الجزائرية،(2020)، رقم 33، ص14.

2- العينوس رياض، دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، مجلد5، العدد1، 2022، ص128.

3- بنك الجزائر،2016.

4- بنك الجزائر، الاجتماع الدوري 29 للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية،2024،الموقع الالكتروني: www.bank-of-algeria.dz/ar/ // https

5- حاكمي نجيب الله وبولحبال سميرة،الشمول المالي في الجزائر بين إتاحة واستخدام الخدمات المالية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد5، عدد2، 2021، ص335.

6-زواويد لزهاري ومرسلي نزيهة،دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية والإمارات مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد4، العدد 1، 2022، ص142.

7- سالم مجدي عادل، التمويل التساهمي كنموذج لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: واقع،تحديات وآفاق، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد6، العدد2، 2022 ،رص321.

8- سعيد إيمان وآخرون،(2023)،محددات الشمول المالي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2004-2019،المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات،المجلد6،العدد2،ص532.

9- سليمان أسماء وبن داودية وهيبة،منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر قراءة للمؤشرات والمعوقات،مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد14، العدد2، 2023،ص109.

10-عابدي لامية ومعيزة مسعود أمير،التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية- عرض بعض تجارب .....مع الإشارة إلى نموذج الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد5، العدد2، 2021 ، ص119.

11-عبد المنعم هبة وآخرون،مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية: منصات التمويل الجماعي، صندوق النقد العربي، الإصدار2، 2021.

12-عجور حنين محمد بدر،دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة،2017، فلسطين.

13-قاسي يسمينة ومزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد5، العدد1، 2022، ص597.

14-مرابط عبد الجليل وعبد الهادي مختار، منصات التمويل الجماعي آلية مبتكرة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى حالة منصة شريكي، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ، المجلد7، العدد2، 2024، ص315.

15-منصة منافع السعودية، الموقع الالكتروني: https://manafa.co، تاريخ المطالعة: 2024/11/12.

16-منصة ينفيستي الجزائرية، الموقع الالكتروني: https://yinvesti.dz، تاريخ المطالعة : 2024/11/12.

17-هني أمينة وملاحي رقية، الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد2، الجزء2، 2023، ص89.

18-Banque Mondiale, Crowdfunding's potential for the developingworld,2014.

19 -D.Sethi , SK.Sethy, L'inclusion financière est importante pour la croissance économique en Inde : quelques données issues de l'analyse de la cointégration ; Revue internationale d'économie sociale ; 2019- emerald.com.

20 -EASME , Executive Agency for Small and Medium-size Enterprises,2017.

21- word bank, 2021, site web : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FB.ATM.TOTL.P5?locations=-DZ-SA, consulté le 08/11/2024.